

الرقابة المالية
Financial Control



تحول الرقابة المالية

وزارة المالية
Ministry of Finance



الفهرس

الباب الأول: تعريف الرقابة المالية ورحلة تحولها في المملكة..... 04

- 05.....تعريف الرقابة المالية.....
- 05.....رحلة تحول الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية.....
- 07.....الرقابة المالية قبل التحول.....
- 07.....دوافع التحول لتطوير منظومة الرقابة المالية.....

الباب الثاني: التعريف بمبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية..... 08

- 09.....إطلاق مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية دعمًا لرؤية المملكة 2030.....
- 10.....الفوائد المرجوة من التحول.....
- 11.....دور وزارة المالية في التحول إلى المزيج الرقابي.....
- 12.....مراحل العمل للتحول إلى الرقابة الذاتية.....
- 14.....نموذج الرقابة المالية لما بعد التحول.....

الباب الثالث: دعم وزارة المالية للجهات في عملية التحول..... 16

- 17.....الدعم الذي ستوفره الوزارة للتحول.....
- 18.....مسؤوليات الجهات المعنية لدعم عملية التحول.....
- 18.....دور الموظف في نجاح عملية التحول.....

الخاتمة..... 19

ملحق دليل الأسئلة الشائعة 20

هذا الكُتِيب

يقدم هذا الكُتِيب شرحاً مبسطاً لمفهوم وتاريخ الرقابة المالية في المملكة، والدور الرقابي لوزارة المالية؛ يتبعه تعريفٌ بمبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؛ وأبرز الأسس والمرتكزات التي قامت عليها، ودورها في تطوير آليات الرقابة المالية لدى الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية، وهو ما يعمِّق الفهم بدوافع وأهداف الرقابة المالية وأهميتها، مما يمكِّن أصحاب المصلحة من إدراك دوافع التغيير، وتبنيه.

الباب الأول
تعريف الرقابة المالية ورحلة
تحولها في المملكة



تعريف الرقابة المالية

هي السياسات والإجراءات والوسائل التي يتم من خلالها التحقق من سلامة العمليات ذات الأثر المالي على الميزانية، والقوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة بالجهة، وبكفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى التزام الجهة بالأنظمة واللوائح والأدلة والتعليمات والقرارات ذات الصلة.

رحلة تحول الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية

تطورت مجالات الرقابة المالية في المملكة على مدى العقود والسنوات السابقة، وكان لوزارة المالية دورٌ جوهري في تفعيل الرقابة على العمليات المالية من خلال المراقب المالي. وبالنظر إلى التاريخ نجد أن قيادة المملكة أولت هذا الموضوع اهتمامها منذ البداية؛ وكان من أبرز محطات هذه الرحلة:



في ظل التحول الذي تشهده المملكة مع إطلاق رؤية 2030 وتحقيقاً لمستهدفاتها لتعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية؛ أصبح تطوير المنظومة الرقابية أمراً ضرورياً لتحقيق ذلك.

الرقابة المالية قبل التحول

تتم الرقابة المالية قبل التحول بوزارة المالية والجهات الخاضعة لرقابة الوزارة وفقاً للآتي:

وزارة المالية

تتولى وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، ممثلةً بالوكالة المساعدة للرقابة المالية، مسؤولية الرقابة المالية على جميع عمليات الصرف والإيراد على الجهات، من خلال أسلوب الرقابة المباشرة الذي يُعَيَّن فيه ممثل مالي لكل جهة؛ استناداً إلى نظام الممثلين الماليين الصادر عام 1380 هـ.

الجهات الخاضعة للرقابة المالية من قبل وزارة المالية

تقوم الجهات الخاضعة لرقابة وزارة المالية بتنفيذ إجراءاتها وعملياتها المالية وفقاً للأنظمة والتعليمات واللوائح، وقيام المراقب المالي بالرقابة المباشرة على الجهة، ومراجعة مسوغات العمليات المالية للتحقق من إجراءات عمليات الصرف والإيراد.

دوافع التحول لتطوير منظومة الرقابة المالية

نظراً لحجم المشاريع الاستراتيجية وعدد الجهات الحكومية التي أنشأتها المملكة في السنوات الخمس الماضية مع إطلاق رؤيتها 2030، وما ترتب عليها من زيادة عدد العمليات المالية وتنوعها في الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية، أصبح تطوير المنظومة الرقابية في المملكة ضرورة لتعزيز المسؤولية الرقابية وزيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الجهات. ويمكن تلخيص أهم دوافع التحول لوزارة المالية في:

وزارة المالية

- تطوير دور وزارة المالية الرقابي لمواكبة التطورات وتطبيق أفضل الممارسات الرقابية العالمية.
- استجابة لزيادة عدد الجهات الحكومية.
- تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية.
- تحسين ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات.

والذي سينعكس على الجهات على النحو التالي

- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- تفعيل الإدارات المرتبطة بالرقابة لضمان سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها.
- تنفيذ العمليات ذات الأثر المالي وفقاً للضوابط الرقابية، بما يضمن الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة.

الباب الثاني
التعريف بمبادرة دعم وتطوير أعمال
الرقابة المالية



إطلاق مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية دعمًا لرؤية المملكة 2030

انطلاقاً من رؤية المملكة 2030 لتعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفولة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، وتحسين أداء الجهات الحكومية؛ أطلقت مبادرة وزارة المالية المتعلقة بـ«دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية»؛ لمواكبة أحدث الممارسات العالمية في أساليب الرقابة المالية، وللاستفادة من التطور التقني الذي تشهده المملكة، وبهدف تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية، من خلال تطوير البيئة الرقابية في الجهات الحكومية؛ لتمكينها من أداء عملها بكفاءة وفاعلية. وتسعى الوزارة من خلال المبادرة إلى تنويع أساليب الرقابة المالية؛ لتشمل أربعة أساليب (الرقابة المباشرة، الرقابة الذاتية، الرقابة الرقمية والتقنية، رقابة التقارير).

وأنبثقت من المبادرة العديد من المشاريع لدعم القطاع الحكومي في رحلة التحول إلى المزيج الرقابي، وهي: مشروع دراسة الوضع الحالي، مشروع التطبيق التجريبي للرقابة الذاتية، مشروع بناء وتأسيس إدارة التقييم والالتزام الرقابي، مشروع بناء وتأسيس إدارة الرقابة المركزية، مشروع نظام «وثيق» للأرشفة الإلكترونية، مشروع إدارة التغيير والتطوير والتدريب لتطبيق الرقابة الذاتية، ومشروع تطوير نظام الرقابة المالية.

ولهذا التحول ثلاثة أهداف رئيسية:

- 1 تطوير الإطار الرقابي في القطاع الحكومي. 
- 2 تطوير كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات. 
- 3 تطوير قدرات المعنيين في الجهات بمفاهيم الرقابة المالية. 

الفوائد المرجوة من التحول

تم تحديد الفوائد المرجوة من تطبيق النظام الرقابي وتبني الميزج الرقابي على ثلاثة مستويات والمتمثلة في المملكة، وزارة المالية والجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية كل:

المملكة العربية السعودية



وزارة المالية



الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية



دور وزارة المالية في التحول إلى المزيج الرقابي

يتمثل دور وزارة المالية الرقابي المطبق حالياً في أسلوب الرقابة المباشرة على جميع الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة الوزارة. أما الوضع المستهدف بناء على مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، فهو تنويع الأساليب الرقابية من خلال أربعة أساليب رئيسية، وستقوم الوزارة باختيار الأسلوب الرقابي الأنسب لكل جهة؛ بناءً على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لديها، مع إمكانية الجمع بين أكثر من أسلوب رقابي للجهة الواحدة.

أسلوب الرقابة المباشرة

أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تطبيق الرقابة المالية على الجهة، من خلال المراقب المالي.



أسلوب الرقابة الذاتية

أسلوب رقابي تكون فيه الجهة مسؤولة عن الرقابة على عملياتها من خلال منسوبيها وفقاً للسياسات والأدوات والإجراءات الرقابية التي تعتمدها الوزارة.



أسلوب رقابة التقارير

أسلوب رقابي تقوم به وزارة المالية بطلب تقارير من الجهة ومن ثم تحليلها؛ للتأكد من كفاءة الرقابة المالية للجهة.



أسلوب الرقابة الرقمية والتقنية

أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تقييم أنظمة المعلومات وتحليل ومراقبة البيانات، للتحقق من كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية.



مراحل العمل للتحويل إلى الرقابة الذاتية



نصت رسالة الوزارة على «وضع سياسات مالية فعالة، وإدارة الموارد المالية لتحقيق استقرار ونمو اقتصادي واستدامة مالية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص؛ من خلال حوكمة فاعلة، وتمكين المملكة من التأثير على المجتمع المالي إقليمياً ودولياً».

نموذج الرقابة المالية لما بعد التحول

تسعى وزارة المالية إلى ارتقاء واستدامة المنظومة الرقابية في المملكة، والعمل على بيئة رقابية متكاملة، مبنية على أسس وضوابط عالمية، تحكم الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية.

أ. الإدارات التابعة لوزارة المالية التي ستقود عملية التحول

وبناءً على توجيهها في تمكين عملية التحول، أنشأت الوزارة عدداً من الإدارات ضمن هيكل الوكالة المساعدة للرقابة المالية التابعة للوزارة، وهي كالتالي:

إدارة الرقابة المباشرة

ستقوم وزارة المالية وفقاً لتقديرها بتكليف مراقب مالي من منتسبي إدارة الرقابة المباشرة؛ لتنفيذ إجراءات الرقابة المالية على الجهة الحكومية.

إدارة الأحكام والاستشارات الرقابية

تُعنى هذه الإدارة بالرد على الاستفسارات الواردة من الجهات، والمتعلقة بالأنظمة واللوائح والتعليمات المالية.

إدارة التقييم والالتزام الرقابي

هي الإدارة المعنية بقيادة عملية تحول الجهات الحكومية إلى الرقابة الذاتية من خلال:

- تطوير وتحديث الأطر والمعايير الرقابية
- دعم تمكين الجهات الحكومية
- متابعة التزام الجهات بالمعايير

إدارة الرقابة المركزية

تُعنى هذه الإدارة بتطبيق أسلوب الرقابة الرقمية والتقنية من خلال التأكد من فاعلية وكفاءة الضوابط الرقابية على أنظمة المعلومات في الجهات الحكومية ومراقبة وتحليل البيانات.

ب. الإدارات المستهدفة بالتحول لدى الجهات المعنية

وقد تم تحديد الإدارات المستهدفة بأعمال المبادرة لدى الجهات بناء على اختصاصاتها وعلاقتها بالعملية المالية؛ نظراً لدور هذه الإدارات في عمليات الصرف وتفعيل الرقابة الذاتية، وهي:

إدارة المراجعة الداخلية



إدارة المشتريات



إدارة المشاريع



إدارة تقنية المعلومات



إدارة الموارد البشرية



إدارة الحوكمة والمخاطر



إدارة المالية



إدارة المستودعات والمخزون



أي إدارات أخرى مرتبطة بالعمليات المالية



الباب الثالث

**دعم وزارة المالية للجهات
في عملية التحول**

الدعم الذي ستوفره الوزارة للتحويل

ولضمان نجاح المبادرة؛ اهتمت وزارة المالية بدعم الجانبين الفني والبشري؛ فعلى مستوى الدعم الفني ستعمل الوزارة على تقديم الاستشارات المهنية للإدارات المعنية بالرقابة، والإجابة عن الاستفسارات، ومتابعة تحوّل الجهات وتنفيذ التوصيات. وفي إطار دعمها للجانب البشري؛ فقد أطلقت مشروع إدارة التغيير والتطوير والتدريب لتطبيق عملية التحويل بشكل يتماشى مع مراحل عمل المبادرة، متضمناً أنشطة التوعية والتواصل وبناء القدرات في الجهات، بهدف التأكد من قدرة هذه الجهات على التطبيق الأمثل مستقبلاً. وإذا كان دور الوزارة جزئياً فيما يتعلق بالتدريب، فإن دورها في المعرفة يشمل جميع الموظفين. وتهدف هذه الأنشطة إلى:

- تثقيف الموظفين وتعزيز رغبتهم في تبني التغيير.
- بناء قدرات الموظفين المستهدفين في الجهات.
- رفع مستويات الوعي لدى الجهات لتطبيق عملية التحويل.
- تعزيز الدعم من رعاة التغيير في الجهات.

ولتحقيق الانتقال اليسير إلى المزيج الرقابي، فقد طورت وزارة المالية عدداً من البرامج التدريبية والنشرات التعريفية، منها منصة تدريبية لتمكين ورفع قدرات الموظفين لعملية التحويل وتعزيز رغبتهم في تبنيها.

منصة تدريبية رقمية

كما عملت الوزارة على إنشاء منصة رقمية تتضمن سبع فئات تدريبية بهدف تطوير الأطراف ذات العلاقة، وتنمية قدراتهم في المجالات المعرفية المتعلقة بالرقابة المالية. وتشمل الفئات السبع البرامج التدريبية التالية:

- المراجعة الداخلية
- الرقابة الداخلية
- تحليل البيانات وأهميته في الرقابة الداخلية
- الحوكمة في القطاع العام
- إدارة المخاطر
- الالتزام
- مراجعة تقنية المعلومات

مسؤوليات الجهات المعنية لدعم عملية التحول

- يشكل دور الجهات المستفيدة من التحول أهمية كبرى في نجاح عملية التحول، حيث يعتمد نجاحها على التزام الجهة بتنفيذ الضوابط الرقابية التي تحددها وزارة المالية، وستكون كل جهة مسؤولة عن الآتي:
- تطوير ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
 - التعاون مع وزارة المالية لمعالجة أي خلل في تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية، وعناصر الرقابة الداخلية.
 - توعية منتسبيها بمتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية.
 - الالتزام بتنفيذ الخطة التصحيحية المتفق عليها، وتفعيلها من خلال تعزيز دور إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والمخاطر.
 - تشجيع منتسبيها على المشاركة في رحلة التحول، ودعم عمليات التدريب وبناء المهارات والقدرات في مجالات وأنظمة الرقابة الداخلية.
 - الالتزام بالإجراءات التي تقرها الوزارة وفقاً لأسلوب الرقابة المالية الموكل للجهة تطبيقه.
 - صحة جميع العمليات المالية التي تصدر عنها، وسلامتها النظامية، واستخدام المال العام فيما خصص له، أيّاً كان الأسلوب الرقابي المطبق في الجهة.
 - تضمين أنظمة الرقابة الداخلية في الخطط الاستراتيجية والبرامج والخطط الأخرى، بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الرقابية.

دور الموظف في نجاح عملية التحول

- للموظف أثر كبير في نجاح عملية التحول من الرقابة المالية بوضعها الحالي إلى المزيج الرقابي، ودعمًا للجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، ينبغي عليه الالتزام بالآتي:
- تكوين فهم كاف عن المبادرة وكيفية تأثيرها على دوره الوظيفي.
 - ممارسة عمله وفق المسؤوليات والمهام المحددة بالأطر والضوابط الرقابية.
 - الالتزام بالسياسات والتوجيهات من دليل أطلاقيات المهنة.
 - التعاون مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
 - المشاركة في عمليات تطوير الرقابة الداخلية في الجهة التي يعمل بها من خلال التعاون مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
 - المبادرة في مشاركة التساؤلات مع المدير المباشر.

الخاتمة

وبعد، فقد جاء التحول في نظام الرقابة المالية، في سياق مساعي وزارة المالية إلى تحسين البيئة الرقابية في المملكة، ووضع نظام شامل لأحكام الرقابة، يأخذ في الاعتبار متطلبات التطور الذي شهدته أنظمة الرقابة، ويحقق فاعلية في الأداء، مع إيلاء الشفافية والحوكمة العناية اللازمة؛ لما في ذلك من أهمية كبيرة في المحافظة على المال العام.

ولتطبيق النموذج الحديث للرقابة المالية، ارتكزت الوزارة في مبادراتها إلى الاستفادة من تجارب التحول الرقابي في عدد من الدول حول العالم، وعملت على تطوير أساليب رقابية جديدة تواكب التطور التقني الذي تشهده المملكة، بما يسهم في تحقيق رؤيتها 2030 في تطوير سياسات مالية مستدامة.

وقد قدم هذا الدليل تعريفًا بواقع الرقابة المالية المعمول بها في المملكة، وشرحًا لرحلة تحول النظام الرقابي، من خلال مبادرة وزارة المالية في عملية دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، بما يضمن سهولة فهم منهجية عمل المرحلة المقبلة لكافة أصحاب المصلحة والمعنيين بعملية التحول.

كما لخص الدليل الأدوار المطلوبة من الجهات المعنية بالتحول، ودور وزارة المالية في دعم هذه الجهات لتطبيق عملية التحول في النظام الرقابي، من خلال تطبيق منهجيات مدروسة ومعمول بها عالمياً في مجال إدارة التغيير، بدءاً من الأنشطة التوعوية التي تعمل عليها الوزارة لرفع الوعي وبناء قدرات المعنيين لفهم آليات عمل المرحلة المقبلة والعمل على تحقيقها، وصولاً إلى تقديم الاستشارات المهنية للإدارات المعنية، والمحصلة المبتغاة هي أن تتم رحلة التحول وفق ما يؤمل لها من نجاح.

ملحق
دليل الأسئلة الشائعة



1. ما هي مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؟ وما هو هدفها؟

هي مبادرة أطلقتها وزارة المالية في عام 2017 م، بهدف مواكبة أحدث الممارسات العالمية في أساليب الرقابة المالية، والاستفادة من التطور التقني الذي تشهده المملكة. وتستهدف المبادرة بشكل رئيسي: تطوير الإطار الرقابي في القطاع الحكومي، ورفع كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات، إضافة إلى تحسين قدرات المعنيين في الجهات بمفاهيم الرقابة المالية. كما تسعى إلى خلق مزيج رقابي مرن، يتكون من (الرقابة المباشرة - الرقابة الذاتية - الرقابة الرقمية والتقنية- رقابة التقارير)، ليُطبق على الجهات المستهدفة بحسب مستوى الكفاءة الرقابية لكل جهة، بما يساهم في رفع الكفاءة الرقابية، وزيادة الوعي بالرقابة المالية للأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز المسؤولية الرقابية للجهات المستهدفة.

2. ما علاقة المبادرة برؤية المملكة العربية السعودية؟ وكيف تتوافق معها؟

مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية إحدى المبادرات التي تساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتمثلة في تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، وتحسين أداء الجهات الحكومية، حيث ستعزز هذه المبادرة من مكانة المملكة إقليمياً ودولياً، وترتقي بالأداء العام، من خلال تحسين كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة الموارد المالية بفعالية في الجهات المستهدفة.

3. ما هي الجهات المشاركة في مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؟

المرحلة الأولى:

1. القوات البرية الملكية السعودية.
2. وزارة الصحة.
3. أمانة منطقة الرياض.

المرحلة الثانية:

1. وزارة الصحة.
2. أمانة منطقة الرياض.
3. وزارة المالية.
4. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
5. وزارة العدل.
6. وزارة التعليم.
7. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
8. مديرية الأمن العام.
9. مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.
10. الهيئة العامة للغذاء والدواء.

4. ما هو الدور الرقابي لوزارة المالية؟

استناداً إلى نظام الممثلين الماليين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/85) بتاريخ 1380/9/20هـ، تتولى وزارة المالية الرقابة المباشرة على عمليات الصرف والإيراد، وسعيًا من الوزارة لتحسين ورفع كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات المستهدفة، حيث ضمنت الوزارة أساليب رقابية تطبق على هذه الجهات، بما يتناسب مع طبيعتها واستقلاليتها وكفاءتها الرقابية، وهي: الرقابة الذاتية، والرقابة الرقمية والتقنية، ورقابة التقارير.

5. ما هي الجهات المعنية بالرقابة المالية على الجهات الحكومية؟

هي الجهات القائمة بأعمال الرقابة المالية على الجهات الحكومية في المملكة، ومنها على سبيل المثال الديوان العام للمحاسبة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة).

6. ما هي المشاريع التي انبثقت عن مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؟

انبثقت عن مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية العديد من المشاريع لدعم القطاع الحكومي في تحول الرقابة المالية، وهي كل من:

• مشروع دراسة الوضع الحالي للرقابة المالية

ويهدف لتحليل الوضع الحالي لدور وزارة المالية الرقابي، وتحديد فرص التحسين والتطوير لدور الوزارة.

• مشروع التطبيق التجريبي للرقابة الذاتية

ويهدف إلى إجراء دراسة ميدانية لثلاث جهات حكومية محل التطبيق عن مدى إمكانية تطبيق الرقابة الذاتية على الجهات الحكومية لرفع كفاءتها الرقابية، وتعزيز الأدوار والمسؤوليات ومبدأ المساءلة والشفافية للأطراف ذات العلاقة بالرقابة المالية.

• مشروع بناء وتأسيس إدارة التقييم والالتزام الرقابي

ويهدف إلى إنشاء إدارة في وزارة المالية تكون مسؤولة عن تقييم كفاءة البيئة الرقابية في الجهات الحكومية، وتطوير وتحديث الأطر والمعايير الرقابية، بالإضافة للمتابعة والتأكد من التزام الجهات المستهدفة بتطبيق المعايير وأطر الرقابة، ودعمها في تطبيق الرقابة الذاتية.

• مشروع بناء وتأسيس إدارة الرقابة المركزية (الرقابة الرقمية والتقنية)

ويهدف إلى إنشاء إدارة في وزارة المالية تكون مسؤولة عن الرقابة على الأنظمة المالية المركزية في وزارة المالية والأنظمة المالية للجهات المستهدفة، وتقييمها وتحليل البيانات المالية الصادرة عن تلك الأنظمة.

• مشروع نظام «وثيق» لأرشفة الإلكترونية

وهو مشروع لتطوير نظام لأرشفة التعليمات والأنظمة المالية الحكومية والفتاوى والأحكام المتعلقة بأعمال الرقابة المالية وفهرستها وإدارتها بالشكل الأمثل، بحيث يهدف هذا النظام لإدارة المحتويات والمستندات وحوكمتها وأرشفتها، وتمكين الوصول الآمن والسريع لجميع هذه الوثائق.

• مشروع إدارة التغيير والتطوير والتدريب لتطبيق الرقابة الذاتية

ويهدف إلى التركيز على الجانب البشري في مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، من خلال التوعية الرقابية لمنسوبي الجهات المستهدفة، بالإضافة إلى بناء قدرات منسوبي هذه الجهات للتأكد من قدرتها على التطبيق الأمثل للمبادرة.

• مشروع تطوير نظام الرقابة المالية

ويهدف إلى إيجاد الأداة النظامية التي تدعم تطبيق المنهجية الحديثة للرقابة المالية، كما يسعى إلى تعزيز المسؤولية والنزاهة والشفافية لتحقيق رقابة مالية فاعلة.

7. ما هي أساليب الرقابة المالية؟

تعمل الوزارة على الانتقال من الوضع الحالي للرقابة والمتمثل في أسلوب الرقابة المباشرة ودور المراقب المالي إلى الوضع المستهدف من خلال تنويع الأساليب الرقابية لتشمل:

- الرقابة المباشرة
- الرقابة الذاتية
- الرقابة الرقمية والتقنية
- رقابة التقارير

8. ما المقصود بالرقابة المباشرة؟

أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تطبيق الرقابة المالية على الجهة من خلال المراقب المالي.

9. ما المقصود بالرقابة الذاتية؟

أسلوب رقابي تكون فيه الجهة مسؤولة عن الرقابة على عملياتها من خلال منسوبيها وفقاً للسياسات والأدوات والإجراءات الرقابية التي تعتمدها الوزارة.

10. ما المقصود بالرقابة الرقمية والتقنية؟

أسلوب رقابي تتولى فيه الوزارة تقييم أنظمة المعلومات، وتحليل ومراقبة البيانات، للتحقق من كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية.

11. ما المقصود برقابة التقارير؟

أسلوب رقابي تقوم به وزارة المالية بطلب تقارير من الجهة ومن ثم تحليلها، للتأكد من كفاءة الرقابة المالية للجهة.

12. ما هي الإدارات المعنية بالتحول إلى الرقابة المالية داخل الجهات؟

هي جميع الإدارات التي يترتب على أعمالها أثر مالي، بالإضافة إلى الإدارات المعنية بالتأكد من وجود أنظمة وضوابط رقابية.

13. ما هي المتطلبات الأساسية للتحول للرقابة الذاتية؟

تعتمد عملية التحول إلى الرقابة الذاتية على مستوى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للجهة المعنية بالتحول، ومدى توفر وتطبيق الضوابط الرقابية وأتمتة العمليات لديها، وعليه سيتم وضع إطار زمني للتحول إلى الميزج الرقابي بناء على عملية تقييم الوزارة، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي، ويكون دور وزارة المالية إشرافياً على الجهات المتحولة للرقابة الذاتية.

14. ما هي الضوابط الرقابية؟

الإجراءات التي تطبقها الجهة الحكومية ومنسوبيها كأداة من أدوات الرقابة الداخلية للحد والتخفيف من المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهدافها.

15. ما هو الهدف من تطبيق الرقابة الذاتية على الجهات المستهدفة؟

سيعزز تطبيق الرقابة الذاتية المسؤولية لدى الجهات ومستويات الشفافية والاستغلال الأمثل للموارد، بالإضافة إلى منح المرونة والاستقلالية للجهة، وتمكين الجهة من الالتزام بالمعايير الرقابية الحديثة.

16. هل سيكون تطبيق المبادرة في الجهات المستهدفة من التغيير متمركزاً على منطقة الرياض فقط أم خارجها؟

سيتم تطبيق مبادرة الرقابة المالية على جميع الجهات في جميع مناطق المملكة وفقاً لخطة الوزارة.

17. من هم سفراء التغيير؟

ممثلون من الجهات المستهدفة من عملية التحول، يتم اختيارهم بناءً على معايير محددة من الوزارة.

18. ما هو الدور الأساسي الذي يقوم به سفراء التغيير؟

سيكون لسفراء التغيير دورٌ مهمٌ ورئيسي في إنجاح رحلة التحول، ودعم التغيير الناتج عن عملية التحول من خلال تشكيل حلقة وصل بين فريق إدارة التغيير من وزارة المالية وموظفي الجهات المستهدفة.

19. هل يشترط ترشيح سفراء التغيير من كافة الإدارات المستهدفة من التغيير؟

لا يشترط ترشيح سفراء التغيير من جميع الوحدات التنظيمية المستهدفة بالتغيير.

20. ما هي المهام الحالية للمراقب المالي؟

الرقابة على عمليات الصرف والإيراد وأعمال المنافسات كعضو لجنة فحص العروض، بالإضافة إلى تقديم المشورة للجهات.

21. ما هي المهام والمسؤوليات الموكلة للمراقب المالي بعد تحول الجهات للمزيج الرقابي؟

سيكون له دور رئيس في المساعدة على تطبيق الجهات للضوابط الرقابية المحددة ضمن الخطط التصحيحية، والتأكد من الالتزام بها بالتنسيق مع إدارة التقييم والالتزام الرقابي، وكذلك تقديم الدعم في تثقيف منسوبي الجهات المستهدفة في مجالات الرقابة المالية والمعنية بالتحول إلى المزيج الرقابي. وسيختلف دور المراقب المالي تبعاً للكفاءة الرقابية للجهة؛ حيث من المتوقع بقاء دور المراقب المالي لدى بعض الجهات، في حين سيقصر وجوده بشكل جزئي لدى جهات أخرى.

22. هل سيتم الاستغناء عن المراقبين الماليين بشكل كلي؟

لا لن يتم الاستغناء عن المراقبين الماليين بشكل كلي؛ إذ سيتم تطبيق أساليب الرقابة المالية على الجهات المستهدفة بناءً على مستوى كفاءة البيئة الرقابية لديها، حيث إن الجهات التي لم تصل لمستوى كفاءة البيئة الرقابية المطلوب سيستمر استخدام أسلوب الرقابة المباشرة فيها، من خلال المراقب المالي فيها، وسيكون دور المراقب المالي للجهات المتحولة إلى الرقابة الذاتية استشارياً وداعماً.

23. هل سيتم تقديم ورش تعريفية ومواد تدريبية لكافة منسوبي الجهات في الإدارات المستهدفة من التغيير؟

نعم، سيتم تدريب موظفي الإدارات المستهدفة، وسيتم دعوة أصحاب المصلحة لحضور الورش التعريفية بناءً على دورهم ومهامهم في رحلة التحول.

24. من هم الأشخاص والجهات التي يلجأ إليهم الموظفون للإجابة عن استفساراتهم؟

يتم الرجوع إلى المديرين في الإدارات المستهدفة من التغيير في حال طرح الاستفسارات أو طلب الدعم لتجاوز أية صعوبات، بالإضافة إلى دعم سفراء التغيير في الإجابة عن أسئلتهم بخصوص تحول الرقابة المالية، ويتم التواصل مع وزارة المالية من خلال البريد الإلكتروني الرسمي للرقابة المالية.

25. هل توجد شهادات حضور في حال المشاركة في ورش العمل التدريبية؟

نعم، سيتم تقديم شهادات حضور للمشاركين في الدورات التدريبية في حال استيفائهم لمتطلبات هذه الشهادات.

26. هل سيتم تغيير مهام الموظفين في الإدارات المستهدفة من التغيير؟

لن يكون هناك تغيير جذري للمهام الوظيفية، ولكن يمكن تطوير أو تحديث بعض الصلاحيات والمسؤوليات الجديدة للموظفين في الإدارات المستهدفة.

27. هل يمكن للموظفين الرجوع للمواد التدريبية التي تم حضورها سابقاً من خلال منصة التدريب؟

نعم، سيكون الموظف قادراً على الرجوع للمواد التدريبية من المنصة التدريبية لوزارة المالية.

28. ما هو دور الموظف في تفعيل وتطبيق تحول الرقابة المالية؟

- تكوين فهم كاف عن المبادرة وكيفية تأثيرها على دوره الوظيفي.
- ممارسة عمله وفق المسؤوليات والمهام المحددة بالأطر والضوابط الرقابية.
- الالتزام بالسياسات والتوجيهات من دليل أخلاقيات المهنة.
- التعاون مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- المشاركة في عمليات تطوير الرقابة الداخلية في الجهة التي يعمل بها من خلال التعاون مع إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
- المبادرة في مشاركة التساؤلات مع المدير المباشر.

29. ما هو دور المديرين في تحول الرقابة المالية؟

فيما يتعلق بالجانب الفني للتحول، يتوجب على المديرين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية تنفيذ ما يلي:

- تنفيذ الخطط التصحيحية المتعلقة بتطبيق الرقابة الذاتية للجهة حسب خطة العمل الرئيسية.
 - الالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية.
 - التنسيق مع الإدارات المعنية لضمان تكامل الأعمال.
 - دعم فريق التقييم والالتزام الرقابي من وزارة المالية.
- أما فيما يتعلق بالجانب البشري من التحول، فعلى المديرين المساعدة في تحقيق ما يلي:
- التواصل مع موظفيهم لشرح المبادرة لهم، ومشاركة الرسائل الإعلامية والتوعوية المتعلقة بالمبادرة معهم.
 - تشكيل الرابط بين الأهداف العامة للتحول وأهداف الموظفين التابعين لهم.
 - تقديم التوجيه والإرشاد المطلوبين لتحقيق أهداف التحول.

30. ما هو دور وحدات المراجعة الداخلية في التحول إلى المزيج الرقابي؟

يكون دعم وحدات المراجعة الداخلية في الجهة من خلال التعاون مع العاملين في الرقابة المالية، وتمكينهم من الاطلاع على جميع التقارير والبيانات والملاحظات المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية، وتقييم كفاءة وفعالية إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الجهة، والتي تدخل ضمن متطلبات الرقابة المالية، بالإضافة إلى دورها في متابعة تنفيذ توصيات وملاحظات العاملين في الرقابة المالية على الجهة، وتقديم الدعم المعرفي والتوعوي لموظفي الجهة، لتبني عملية التحول، ومساعدتهم على فهم الإجراءات وفق الضوابط الرقابية الموضوعة.

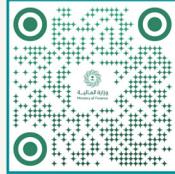
31. ما هو دور الجهات المعنية في تفعيل التحول إلى المزيج الرقابي؟

- يشكل دور الجهات المستفيدة من التحول أهمية كبرى في نجاح عملية التحول، حيث يعتمد نجاحها على التزام الجهة بتنفيذ الضوابط الرقابية التي تحددها وزارة المالية، وستكون كل جهة مسؤولة عن الآتي:
- تطوير ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
 - التعاون مع وزارة المالية لمعالجة أي خلل في تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية، وعناصر الرقابة الداخلية.
 - توعية منتسبيها بمتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية.
 - الالتزام بتنفيذ الخطة التصحيحية المتفق عليها، وتفعيلها من خلال تعزيز دور إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والمخاطر.
 - تشجيع منتسبيها على المشاركة في رحلة التحول، ودعم عمليات التدريب وبناء المهارات والقدرات في مجالات وأنظمة الرقابة الداخلية.
 - الالتزام بالإجراءات التي تقرها الوزارة وفقاً لأسلوب الرقابة المالية الموكل للجهة تطبيقه.
 - صحة جميع العمليات المالية التي تصدر عنها، وسلامتها النظامية، واستخدام المال العام فيما خصص له، أيّاً كان الأسلوب الرقابي المطبق في الجهة.
 - تضمين أنظمة الرقابة الداخلية في الخطط الاستراتيجية والبرامج والخطط الأخرى، بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الرقابية.



في حال وجود أي استفسارات، يسعدنا تواصلكم معنا عبر البريد الإلكتروني للرقابة المالية

sdfci@mof.gov.sa



للمزيد من المعلومات حول الرقابة المالية
يرجى مسح الرمز عبر الهاتف

الرقابة المالية
Financial Control



وزارة المالية
Ministry of Finance

